



تقرير الأمين العام نصف السنوي الخامس والعشرون المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١ - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الخامس والعشرون المقدم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يتضمن استعراضا وتقييما لعملية تنفيذ القرار منذ تقرير سلفي في هذا الموضوع الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/882).

أولا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٢ - منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نفذت عدة أحكام منه على النحو المبين في التقارير السابقة. بيد أن تنفيذ عدد من أحكامه لا يزال معلقا، ومن ضمنها الأحكام المتعلقة بوجود المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها وبترسيم الحدود السورية اللبنانية. وقد أثر النزاع في الجمهورية العربية السورية تأثيرا جزئيا على إحراز التقدم في هذا الصدد.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

٣ - استهدف مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وما فتئ تحقيق هذا الهدف يحظى بالأولوية في الجهود التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

٤ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتفق مجلس الوزراء على بيانه الوزاري. وأعاد البيان التأكيد، كما في عام ٢٠١٤، على التزام لبنان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعلى نيته تلبية احتياجات القوات المسلحة وقوى الأمن اللبنانية. وشدد أيضا على حق "المواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ورد اعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة".



٥ - وأشير في كل من البيان الوزاري وخطاب القسم الرئاسي إلى ضرورة الابتعاد عن الصراعات الخارجية والالتزام باحترام ميثاق جامعة الدول العربية. وأشير في البيان إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، ولوحظ أن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية سيتعين الاتفاق عليها بالحوار.

٦ - وشددت الحكومة الجديدة في البيان الوزاري على "تعزيز الحوار اللبناني الفلسطيني، لتجنب المخيمات ما يحصل فيها من توترات واستخدام للسلاح الذي لا يخدم قضيته وهو ما لا يقبله اللبنانيون شعباً وحكومة". وللمرة الأولى، التزمت الحكومة بتعزيز دور المرأة في الحياة العامة وتعهدت بالعمل مع البرلمان من أجل إدراج مبدأ تمثيل المرأة بحصة معينة في قانون الانتخاب.

٧ - وشارك الرئيس ميشال عون ورئيس الوزراء سعد الحريري في قمة جامعة الدول العربية المعقودة في ٢٩ آذار/مارس في عمان. وقبل انعقاد القمة، وجه خمسة من رؤساء لبنان ورؤساء وزرائه السابقين رسالة إلى جامعة الدول العربية شددوا فيها على التزام لبنان بالقرارات الدولية، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأعربوا عن نبذهم للأسلحة غير المشروعة، وعن دعمهم لإعلان بعدا وسياسة النأي بالنفس. وشدد الرئيس في الخطاب الذي ألقاه في القمة على أهمية الحوار في إنهاء النزاعات في المنطقة، وعلى استعداد لبنان لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

٨ - وتمهيدا للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها قبل انتهاء ولاية مجلس النواب في ٢٠ حزيران/يونيه، عبر كل من الرئيس والحكومة بوضوح، في خطاب القسم وفي البيان الوزاري، عن دعمهما لإقرار قانون انتخاب جديد. ويواصل القادة السياسيون بذل الجهود للتوصل إلى توافق للآراء بشأن هذا القانون. وذكر رئيس الوزراء مرارا أنه يتوقع أن يدرج في القانون الجديد مبدأ تمثيل المرأة بحصة معينة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أرجأ الرئيس انعقاد مجلس النواب لمدة شهر واحد استناداً إلى المادة ٥٩ من الدستور اللبناني لإتاحة مزيد من الوقت لإجراء المناقشات بشأن قانون الانتخاب الجديد. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بياناً تشجع فيه قادة البلد على اغتنام الوقت المتاح إلى أقصى حد، حتى ١٥ أيار/مايو، وهو التاريخ الذي يعتزم فيه رئيس مجلس النواب نبيه بري عقد دورة للمجلس، من أجل تكثيف جهودهم للاتفاق على إطار انتخابي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للدستور.

٩ - ووفقاً لما أعلنت عنه الحكومة من عزم على التركيز على الأولويات الاقتصادية والحكومة، جرت مناقشات مكثفة بشأن وضع الميزانية واعتمادها. وفي ٢٧ آذار/مارس، أقر مجلس الوزراء مشروع ميزانية الدولة وعرضه على مجلس النواب قصد التصديق عليه. وكان عام ٢٠٠٥ آخر عام اعتمدت فيه ميزانية للدولة.

١٠ - ووافق مجلس الوزراء على التعيينات في المناصب الأمنية الرئيسية في ٩ آذار/مارس. وعين الجنرال جوزيف عون خلفاً للجنرال قهوجي في منصب قائد الجيش اللبناني، وتولى اللواء عماد عثمان منصب المدير العام لقوى الأمن الداخلي.

١١ - وظل عدد اللاجئين المسجلين الوافدين من الجمهورية العربية السورية الذين يستضيفهم لبنان يزيد قليلاً عن مليون لاجئ. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان قد استلم ما قدره ١,١٣ بليون دولار في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة، أي ما نسبته ٥٣ في المائة من إجمالي حصيلة النداء. وفي مؤتمر دعم مستقبل سوريا والمنطقة المعقود في بروكسل في ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، تعهدت الجهات المانحة بما مجموعه ٦ بلايين دولار لأجل الجمهورية العربية السورية والمنطقة في عام ٢٠١٧، وتعهدت بما قدره ٣,٧ بلايين دولار للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠. وأعرب رئيس الوزراء في بياناته المدلى بها في المؤتمر عن قلقه إزاء مستوى التوتر بين المجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين السوريين.

١٢ - واستمر الحوار بين حركة المستقبل وحزب الله قصد تهدئة التوترات بين الطوائف. وفي جميع جلسات الحوار الخمسة التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شدد الطرفان على ضرورة الاتفاق على قانون انتخاب جديد. وعلى إثر الجلسة المعقودة في ٢٠ آذار/مارس، أعرب كلا الطرفين عن رفضهما احتمال وقوع فراغ برلماني رفضاً قاطعاً، وحثاً جميع القوى على مواصلة مشاوراتها للاتفاق على قانون جديد.

١٣ - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. ويظل تحقيق ذلك أمراً حاسماً الأهمية حتى يتسنى مراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، بما في ذلك ما يتعلق بتنقل الأشخاص وعمليات نقل الأسلحة المحتملة. ويظل تحقيق التقدم في هذا الصدد صعباً، ويرجع ذلك جزئياً إلى النزاع في الجمهورية العربية السورية.

١٤ - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها من العناصر الأساسية اللازمة لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ورغم أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، يظل إحراز التقدم بشأن هذه المسألة التزاماً يقع على كلا البلدين وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

١٥ - وتواصلت انتهاكات سيادة لبنان وسلامته الإقليمية عبر الحدود الشرقية والشمالية. ففي ثلاث حالات، استهدفت الطائرات العسكرية السورية، في آذار/مارس، المقاتلين في ضواحي عرسال، وهي منطقة لا ترسيم فيها للحدود اللبنانية السورية، لكنها لم تتسبب في أي إصابات. ووردت تقارير بوقوع ١٠ حوادث إطلاق النار عبر الحدود كان الجيش السوري طرفاً فيها، وحادثة قصف واحدة انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية.

- ١٦ - وواصلت إسرائيل، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يجرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا.
- ١٧ - وواصلت الطائرات المسيّرة من دون طيار والطائرات ثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفثة التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية، التحليق فوق أجواء لبنان كل يوم تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكدت البعثة الدائمة للبنان، في رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهتين إلى وإلى رئيس مجلس الأمن (A/71/816-S/2017/171)، أن إسرائيل انتهكت، منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، سيادة لبنان برا وبحرا وجوا يوميا.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

- ١٨ - ظلت القوات المسلحة اللبنانية تتبوأ الصدارة في الجهود التي بذلها لبنان من أجل حماية استقراره وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيه. ومع ذلك، لا تزال التحديات تعترض هذه المساعي، لأن مواطنين لبنانيين، بمن فيهم أعضاء من حزب الله، لا يزالون يشاركون في القتال في الجمهورية العربية السورية.
- ١٩ - وقد نشرت أربع كُتائب تابعة للقوات المسلحة اللبنانية على الحدود الشرقية، بما يتيح حضورا هاما لسلطة الدولة في هذه المنطقة المعرضة للمخاطر. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قتل جندي من القوات المسلحة اللبنانية وأصيب آخر بجراح في هجوم نفذته، حسب التقارير، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد نقطة تفتيش تابعة للجيش في بلدة بقاع صفرين الشمالية. ونفذت وحدات الجيش غارات في المنطقة بحثا عن المسلحين، مما أسفر عن اعتقال عدة أشخاص مشتبه فيهم. ولا يزال تسعة أعضاء من قوى الأمن اللبنانية، اختطفوا في عام ٢٠١٤ زعما على يد جبهة النصرة سابقا وتنظيم الدولة الإسلامية، رهن الاحتجاز.
- ٢٠ - وواصلت أجهزة الأمن اللبنانية أيضا جهودها لمنع الهجمات الإرهابية في البلد. ووفقا للسلطات اللبنانية، نجحت قواتها في إحباط عدد من الهجمات المحتملة، مثل محاولة الهجوم على مقهى في حي الحمرا في بيروت في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وكان الجاني المزعوم قد أعلن، حسب التقارير، ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية، وقد مثل أمام المحكمة في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وفي هذا الصدد، اعتقل عدد من الأشخاص في صيدا، من بينهم أشخاص يدعى أنهم أنصار للشيخ أحمد الأسير. وتواصلت عمليات اعتقال الأفراد المشتبه في ضلوعهم في أنشطة أو هجمات إرهابية، ومنهم رجل يدعى تورطه في الهجوم المنفذ على بلدة كسارة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦.

٢١ - وواصلت القوات المسلحة اللبنانية عملياتها ضد مرتكبي أعمال العنف من المتطرفين في بلدة عرسال وحواليها. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت عملية كبرى أدت إلى اعتقال ١١ فردا، يدعى أن أحدهم من كبار قادة تنظيم الدولة الإسلامية مسؤول عن تنفيذ هجمات منسقة في البلد شملت تفجيرات بالسيارات المفخخة وتفجيرات انتحارية، بما في ذلك الهجمات المنفذة ضد عرسال في ٢٠١٤. وأشاد الرئيس علنا بهذه العملية الأمنية غير المسبوقة التي نفذها الجيش.

٢٢ - وأسهم مستوى الدعم المقدم من المجتمع الدولي في مواصلة القوات المسلحة اللبنانية جهودها الرامية إلى اتقاء الأخطار التي تهدد استقرار البلد والتصدي لها. فقد واصلت إحراز التقدم في إقامة مراكز المراقبة الحدودية على طول الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في إطار مشروع ممول من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا. وسلّمت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مجموعة الدعم الذي تقدمه إلى لبنان، طائرة مسلحة من طراز سيسنا إلى القوات الجوية اللبنانية.

٢٣ - وفي سياق عمليتين منفصلتين نفذتا لاختطاف مواطنين لبنانيين، قتل أحدهما وأُفرج عن الآخر، في منطقة البقاع في ١٨ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعلن وزير الداخلية، نهاد المشنوق، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أنه تشاور مع الرئيس ورئيس الوزراء بشأن وضع خطة أمنية لمكافحة عمليات الاختطاف.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٤ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، ويمثل هذا الحكم عنصرا أساسيا من أحكام القرار لم ينفذ بعد. وهو يعكس ويعيد تأكيد قرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف. ومن الأهمية بمكان أن تحفظ الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه تجنباً لشبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين، وبغية تقوية مؤسسات الدولة. وينبغي للدولة اللبنانية أن تواصل جهودها لتحقيق احتكار سلطة حيابة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها.

٢٥ - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج نطاق مراقبة الحكومة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ورغم أن عدة جماعات من مختلف الأطياف السياسية في لبنان تملك أسلحة خارج نطاق مراقبة الحكومة، فإن حزب الله هو أشد الميليشيات اللبنانية تسليحا في البلد. ويظل احتفاظ حزب سياسي بمليشيات لا تخضع للمساءلة أمام المؤسسات الديمقراطية والحكومية للدولة، ولها القدرة على السير بالدولة إلى الحرب دون أي مساءلة عامة أو مراجعة برلمانية، أمرا يشكل أساسا حالة شاذة في أي دولة ديمقراطية. ويشكل احتفاظ حزب الله والجماعات الأخرى بالسلاح وتعزيز ترساناتها المزعم تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال عدة جماعات مسلحة فلسطينية ناشطة في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٢٦ - ولم يحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما يدعى إليه في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تعتمد أي إجراءات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تقع في صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت عدة أصوات من لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وتدخله في الجمهورية العربية السورية، معتبرة ذلك عوامل تزعزع الاستقرار في البلد وتقوض الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمناً باستخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٢٧ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧، صرح الرئيس، في مقابلة مع إحدى وسائل الإعلام الأجنبية، رداً على سؤال عن حزب الله وسلاحه، بأن هناك "ضرورة لوجوده لتكملة عمل الجيش" وأنه "جزء أساسي من الدفاع عن لبنان". وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، ذكر الرئيس، في مقابلة مع إحدى وسائل الإعلام الأخرى، أن مسألة سلاح حزب الله تخضع للاستراتيجية الدفاعية الوطنية، مجدداً التأكيد في آن واحد على أن لبنان يجب عليه "أن يستعمل طرقاً خاصة للقتال تشترك فيها القوى النظامية والشعبية". بما أن البلد "غير قادر على بناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة" القوى التي تشكل تهديداً للبنان.

٢٨ - وفي ١٤ شباط/فبراير، وجه رئيس الوزراء خطاباً بمناسبة إحياء ذكرى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، أشار فيه إلى الخلاف الحاد بين الفاعلين السياسيين اللبنانيين بشأن سلاح حزب الله، وأوضح أن ما يحمي البلاد هو وجود توافق في الآراء بشأن الجيش والقوات الشرعية والدولة، ولا شيء غير الدولة.

٢٩ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/133)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل عن رأي حكومته بأن بيان الرئيس اللبناني المؤرخ ١١ شباط/فبراير "تشجيع لنشاط حزب الله وإضفاء للشرعية عليه"، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وعبر مجدداً عن هذا الرأي في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/148).

٣٠ - وفي ١٤ شباط/فبراير، أشار نائب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام أن مجلس الأمن دعا في قراراته ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وأن تقارير سلفي جاء فيها أنه ينبغي نزع سلاح الميليشيات. وشجع أيضاً نائب المتحدث الرسمي لبنان على اغتنام الزخم السياسي الحالي لاستئناف المحادثات بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية. ولم تعقد خلال الفترة

المشمولة بالتقرير أي جلسات للحوار الوطني. وفي ١٧ آذار/مارس، أعاد أعضاء مجلس الأمن أمام الصحافة تأكيد دعمهم القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ولتنفيذ القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا.

٣١ - ولا تزال مشاركة حزب الله والجماعات اللبنانية الأخرى في النزاع في الجمهورية العربية السورية تجري في انتهاك لسياسة النأي بالنفس التي ينهاجها لبنان. وفي خطاب مؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أشاد الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بنتيجة معركة حلب وقال إنها تطور كبير للحركة "على المستوى العسكري والسياسي والمعنوي" وانتصار ينبغي لحزب الله ترسيخه "ليبني عليه ميدانيا وسياسيا"، مبينا أن من شأنه أن "يفتح آفاقا جديدة أمام حلول سياسية".

٣٢ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أفادت التقارير بأن استعراضا عسكريا كبيرا لحزب الله يضم عددا كبيرا من المقاتلين باستخدام المركبات والمعدات نظم قرب القصير في الجمهورية العربية السورية. وأفيد بأن رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله خاطب بهذه المناسبة المشاركين في الاستعراض بصفته ممثل الأمين العام لحزب الله. وبعيد ذلك نشر في صحيفة لبنانية تصريح على لسان نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، أفاد فيه أنه "نحن الآن لدينا جيش مدرب ولا حاجة لكي نعتد على تكتيكات حرب العصابات". ونفى المكتب الصحافي لحزب الله لاحقا هذه التصريحات نفيا رسميا.

٣٣ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت القوات المسلحة اللبنانية بيانا رسميا ردا على تقارير إعلامية ذهبت إلى أن المعدات التي شوهدت في الاستعراض هي ملك لها، وأنكرت أن تكون أي من معداتها قد استخدمت. وردا على ادعاءات أخرى بأن بعض المركبات التي شوهدت في الاستعراض مصنوعة في الولايات المتحدة، أنكر أيضا المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أن تكون المركبات تابعة للقوات المسلحة اللبنانية، وأكد أن القوات المسلحة اللبنانية تمتثل امتثالا تاما لشروط رصد الاستخدام النهائي.

٣٤ - وتم نفي ادعاءات استخدام مطار بيروت كنقطة دخول للأسلحة التي تنقل إلى حزب الله. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهتين إلى سلفي وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/987)، ادعى الممثل الدائم لإسرائيل أن قوات حرس الثورة الإسلامية "تستخدم الرحلات الجوية التجارية المتجهة من إيران إلى لبنان في نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حزب الله"، إما عن طريق الشحنات الجوية المباشرة من جمهورية إيران الإسلامية إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، أو عبر دمشق، وذلك في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في جملة قرارات. وفي رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/992)، أنكرت البعثة الدائمة لجمهورية إيران

الإسلامية اتهماتها انتهاكها لقرارات الأمم المتحدة معتبرة أن "لا أساس لها من الصحة ولا سند لها". وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس مطار رفيق الحريري الدولي بيانا نفى فيه بشدة أيضا تلك الادعاءات. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (A/71/770-S/2017/80)، أحال الممثل الدائم للبنان بيانا صادرا عن وزارة الدفاع اللبنانية يفيد بأن الوزارة "تلتزم التزاما تاما بتطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة لجهة منع إدخال أو تهريب الأسلحة إلى أية جهة كانت عبر المرافق الحكومية للدولة اللبنانية".

٣٥ - وعلى خلفية ادعاء تنفيذ القوات الجوية الإسرائيلية غارة على عدة أهداف في الجمهورية العربية السورية في ١٧ آذار/مارس، ذكر رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في شريط فيديو مسجل في مكتبه بثه التلفزيون الإسرائيلي في نفس اليوم أنه "عندما نكشف محاولات لنقل أسلحة متطورة إلى حزب الله وتكون لدينا معلومات استخباراتية فإننا نعمل على منعها إذا كان ذلك ممكنا من الناحية العملية. وذلك ما قمنا به في الماضي وما سنقوم به في المستقبل".

٣٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نقل عن رئيس حزب التوحيد العربي الموالي لدمشق والوزير السابق، وئام وهاب، قوله بأن جماعة منتسبة إلى حزبه تسمى ألوية التوحيد سوف تبدأ عملياتها في كافة المناطق اللبنانية. ووفقا للتقارير الإعلامية المنقولة على لسان السيد وهاب، ستقف الجماعة "إلى جانب الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية في صد أي تهديد قد يواجه لبنان"، علما أنها ألوية مدنية ترفض استخدام السلاح، عدا في حالات الدفاع عن النفس ودعم الجيش والقوى الأمنية والتصدي لأي عدوان إسرائيلي في إطار المقاومة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نقل عن السيد وهاب بأن تلك الألوية نظمت استعراضا شبه عسكري غير مسلح.

٣٧ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، أفادت التقارير أن وحدات تابعة لحزب الله أغارت على مخازن توجد بها حسب الادعاءات مخدرات غير مشروعة في منطقة برج البراجنة جنوب بيروت، بعد بضعة أسابيع من تنفيذ قوى الأمن اللبنانية لغارة في نفس المنطقة. وصرح وزير الداخلية، ردا على ما أسماه "الاستعراض العسكري"، بأن هذا الإجراء "مدان ومرفوض جملة وتفصيلا. وهو صفع في وجه العهد الجديد وتحد لمنطق الدولة". وشدد على أن الحكومة تعتزم الرد على ذلك بزيادة بسط سلطة الدولة بوصفها سلطة لا منازع لها. وعبر أيضا عن رفضه "جميع أشكال الأمن الذاتي".

٣٨ - وظلت الحالة في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث شهد ثلاثة فصول من أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وفي شباط/فبراير إلى آذار/مارس وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي واحدة من أشد أعمال العنف التي اندلعت في عام ٢٠١٦، توفي ثمانية أشخاص وأصيب عدة أشخاص آخرون

نتيجة لاشتباكات استخدمت فيها قذائف الهاون والمدفعية الثقيلة واستغرقت عدة أيام ابتداء من ٢١ كانون الأول/ديسمبر، مما دفع بالعديد من سكان المخيم إلى اللجوء إلى أماكن أخرى. واندلعت الاشتباكات في البداية على إثر مقتل أحد أعضاء فصيل عصبة الأنصار من قبل مهاجمين مجهولي الهوية، ثم تطورت إلى قتال بين أفراد منظمة فتح وجماعات راديكالية متطرفة. وفي بيان أدلى به في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أدانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أعمال العنف ودعت إلى ضبط النفس. وعملت الوكالة مؤقتاً على عملياتها في تواريخ مختلفة بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٣٩ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، تم حل قوات الأمن الفلسطينية المشتركة في عين الحلوة على إثر استقالة رئيسها وانسحاب فتح وحماس منها. واستؤنفت الاشتباكات بين فتح والجماعات الأخرى من ٢٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير، مما أسفر عن مقتل شخصين. وبالرغم من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢٦ شباط/فبراير، انتشرت أعمال القتال بعد فترة وجيزة في المخيم بأسره، مما أسفر عن قتل صبي وإصابة عدة مدنيين بجروح، من بينهم أحد موظفي الأونروا. وأفيد بأن حوالي ١٠٠ أسرة شردت خلال موجة العنف الجديدة هذه. واستخدمت خمسة مرافق تابعة للأونروا كمكانات من قبل الجماعات المسلحة. وفي ٣ آذار/مارس، أصدرت الأونروا بياناً يدين بشدة استخدام العناصر المسلحة لمنشآتها في انتهاك لحرمة مباني الأمم المتحدة وحيادها. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أبرمت مختلف الفصائل اتفاقاً جديداً لوقف إطلاق النار يشمل استئناف العمل باتفاق أمني مشترك وتسليم الفصائل الفلسطينية لعدد من الهاربين إلى السلطات اللبنانية.

٤٠ - وفي ١ آذار/مارس، ترأس رئيس الوزراء اجتماعاً وزارياً بشأن الحالة في المخيم، وعقد اجتماعات مع عدد من أصحاب المصلحة في صيدا. وبذل أيضاً رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، مساعي الوساطة خلال زيارته إلى لبنان من ٢٣ إلى ٢٦ شباط/فبراير. ومع ذلك، أبلغ عن اندلاع اشتباكات جديدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس قتل خلالها ثلاثة أشخاص. ووقعت أيضاً اشتباكات مسلحة في ٨ و ١٠ آذار/مارس في مخيمي البداوي وبرج البراجنة على التوالي، قتل خلالها شخصان. ولم تكن هذه الحوادث فيما يبدو ذات صلة بالحوادث التي وقعت في عين الحلوة. وتدل الصلات المزعومة بين الجماعات المتطرفة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والخلايا الإرهابية خارج المخيمات أيضاً على استمرار المخاطر الناجمة عن الاحتفاظ بالأسلحة في المخيمات.

٤١ - ونشرت قوات أمنية جديدة في عين الحلوة، لكن اندلعت رغم ذلك موجة جديدة من أعمال العنف في المخيم في ٧ نيسان/أبريل دامت خمسة أيام. وأدت هذه الاشتباكات التي اندلعت بين جماعة إسلامية بقيادة بلال بدر وقوات الأمن، وفقاً للتقارير، إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة ١٠٤ آخرين حتى ١٣ نيسان/أبريل، من بينهم العديد من المدنيين. وأدت

الاشتباكات أيضا إلى تشريد بعض المدنيين محليا. ودعت الأونروا جميع الفصائل المسلحة في المخيم إلى وقف أعمال العنف واحترام سيادة القانون وضمان حماية اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال.

٤٢ - وظل وجود الجماعات المسلحة الفلسطينية قائما أيضا خارج المخيمات. ورغم القرار الذي اتخذ في إطار الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ وجرى تأكيده في جلسات الحوار الوطني اللاحقة، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد التابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

ثانيا - ملاحظات

٤٣ - لقد رحبت بانتخاب الرئيس وتعيين رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة في تقريره الأخير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2017/201). وأكد أن هذه الخطوات هي منطلقات حيوية لإعادة إرساء المؤسسات في لبنان لكي تستعيد قدرتها الكاملة على أداء وظائفها.

٤٤ - ومع انتخاب ثالث رئيس منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وتشكيل الحكومة، تمثل أمام لبنان فرصة لإحراز التقدم في تنفيذ الأحكام المعلقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك بسط سلطته على كامل أراضيه، وترسيم الحدود السورية اللبنانية، وكفالة حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي هذا الصدد، ألاحظ أن الحوار الوطني يجري تحت السلطة المباشرة للرئيس، وأشجع الرئيس على اغتنام الزخم السياسي الحالي لاستئناف المحادثات بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية في إطار ذلك المنتدى.

٤٥ - وألاحظ أيضا بارتياح الزخم السياسي الذي يبدو سائدا منذ الانتخابات. ويعتبر اعتماد ميزانية لأول مرة منذ ١٢ عاما حدثا بارزا وخطوة أخرى صوب استعادة المؤسسات لوظائفها على نحو كامل.

٤٦ - وبينما يناقش القادة السياسيون إمكانية إدخال تعديلات على قانون الانتخاب، من المهم عدم المحازفة برأس المال السياسي الناشئ عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس نتيجة شلل مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة، ألا وهي مجلس النواب. وينبغي ألا يسجل المزيد من التأخير في اتخاذ الخطوات المناسبة لإجراء الانتخابات حتى يستعيد مجلس النواب تماما وظيفته التشريعية وتؤدي جميع السلطات الثلاث عملها بشكل متزامن وفعال.

٤٧ - وأحيط علما بالبيان الذي أدلى به الرئيس لوسائل الإعلام في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ توضيحا لبيانه السابق الذي أدلى به في ١١ شباط/فبراير. وأحث لبنان على أن يعبر بشكل لا لبس فيه وبصوت واحد عن التزامه المستمر بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان أن لا تؤدي حالة الجمود في تنفيذ القرار إلى تأييد احتفاظ الميليشيات بأسلحتها.

٤٨ - وإعادة تأكيد لبنان لالتزامه بالقرارات الدولية في البيان الوزاري الصادر عن حكومته أمر إيجابي، وإعلان اعتماده تعزيز الحوار اللبناني الفلسطيني خطوة تتفق مع القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأدعو لبنان إلى تحديد التزامه بسياسة النأي بالنفس وإعلان بعدا.

٤٩ - وانتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، مقترنا بوجود ميليشيات مدحجة بالسلاح، يؤدي إلى تقويض أمن المواطنين اللبنانيين. وما زال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان يشكل مصدر قلق بالغ. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وأكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية بالامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، بما يتماشى مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٥٠ - ولا زلت أحث الحكومة والقوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٥١ - وأناشد أيضا بلدان المنطقة التي لها علاقات وثيقة مع حزب الله أن تشجع على تحول هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي صرف، وعلى نزع سلاحها، وفقا لمتطلبات اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٥٢ - وتشكل مشاركة المواطنين اللبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية خرقا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعدا. فهي تمثل أخطارا كبيرة على استقرار لبنان وتشكل تحديات أمام سيادته. وتدخل حزب الله في الجمهورية العربية السورية منذ عدة سنوات مخالف للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويدل على عدم نزع حزب الله لسلاحه ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة التي يتوخى تعزيزها من تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويساورني القلق إزاء تقارير تفيد بمشاركة حزب الله في أماكن أخرى ومشاركة عناصر لبنانية في القتال الدائر في المنطقة، مما يشكل خطرا على استقرار لبنان والمنطقة. وهذه الأنشطة تجعل أيضا إمكانية تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بالكامل تبدو أبعد منالا. وأهيب من جديد بحزب الله أن يتراجع عن التدخل في الجمهورية العربية السورية. ولا زلت أشعر بقلق بالغ أيضا إزاء التهديد المستمر الذي يحدق بلبنان نتيجة أعمال الإرهاب والتطرف العنيف على يد جماعات منها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة سابقا على سبيل المثال.

٥٣ - والجهود المتواصلة التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية لالتقاء التهديدات المحدقة باستقرار لبنان والتصدي لها جهود جديرة بالثناء. وقد كان للدعم المقدم من المجتمع الدولي لبناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية ومدها بالأعتدة دور بالغ الأهمية حتى الآن في زيادة قدرتها على حماية البلد. ومن الضروري أن تظل القوات المسلحة اللبنانية محل ثقة الشركاء الدوليين. واستمرار التزام لبنان بالقرارات ذات الصلة وبالمبادئ التوجيهية في شراكاته مع المجتمع الدولي أمر مهم. وأدعو الجهات المانحة إلى مواصلة دعمها الحاسم الأهمية للقوات المسلحة اللبنانية.

٥٤ - وأرحب بتعيين القائد الجديد للقوات المسلحة اللبنانية وكبار المسؤولين الأمنيين الآخرين. فذلك مؤشر إيجابي لا يدل فقط على التوافق السياسي الذي تم التوصل إليه مؤخراً، وإنما أيضاً على استمرار الدعم السياسي على صعيد مختلف الطوائف للقوات المسلحة اللبنانية والأجهزة الأمنية الهامة الأخرى.

٥٥ - وأعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها لبنان في سبيل بسط سلطته على جميع أراضيه، بسبل منها بذل المساعي المتجددة من أجل التصدي لانعدام الأمن في منطقة البقاع. وأدين استمرار احتجاج من تبقى من الجنود وأفراد قوى الأمن اللبنانيين لدى تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة الشرقية من الحدود اللبنانية السورية. وأهيب بمن يحتجز الرهائن المتبقين من أفراد الأمن الإفراج عنهم دون مزيد من التأخير.

٥٦ - وأرحب بالتعاون المستمر بين مختلف أجهزة الأمن الحكومية والقوات المسلحة اللبنانية، مما أسهم في إحباط هجمات وأدى إلى اعتقال أفراد يدعى أنهم يخططون لعمليات إرهابية. وألاحظ أن هذه العمليات والاعتقالات ينبغي أن تجرى وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتقتضي مصلحة لبنان الوطنية كفالة مسائلة مرتكبي الأعمال الإرهابية، بما فيها الاغتيالات السياسية، وعدم السماح بالإفلات من العقاب عن أعمال العنف المرتكبة. ويشكل الدعم السياسي الواسع لمختلف العمليات الأمنية، بما في ذلك ما يستتبعها من إجراءات قضائية، رسالة سياسية قوية في هذا الصدد.

٥٧ - ولا تزال الأونروا تواجه تحديات شديدة في جهودها الرامية إلى توفير التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. والوكالة تواجه باستمرار قيوداً مالية شديدة، وفي بعض الحالات، تعمل في ظل بيئة متوترة، تطبعها في مخيم عين الحلوة أعمال القتال المتكررة بين الفصائل من أجل السيطرة على الأراضي. وكما لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٧١، تواجه الوكالة أيضاً حالة مالية حرجية بسبب النقص الهيكلي في تمويل برامجها. وأدعو الجهات المانحة إلى التعجيل بسد العجز المتكرر في التمويل الذي يؤثر على عمليات الوكالة، لأن من شأن ذلك أن يسهم في تحقيق استقرار الحالة في المخيمات.

وينبغي بذل هذه الجهود دون الإخلال بتسوية القضية اللاحقين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة.

٥٨ - وألاحظ أن قوات الأمن الفلسطينية المشتركة قد استعيز عنها بترتيب أمني جديد يعمل بصفته المحاور الرئيسي للقوات المسلحة اللبنانية فيما يتعلق بالمسائل الأمنية في مخيم عين الحلوة. ويساورني القلق لأن التوترات الأخيرة في المخيم تدل على أن إمكانية استغلال الفصائل والعناصر المتطرفة للفراغ الأمني خطر وارد. وآمل أن يتواصل العمل بالترتيب الأمني الجديد، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن اللجوء إلى العنف. وألاحظ مع القلق استخدام مباني الأونروا من قبل العناصر المسلحة ككنات، وأذكر بحرمة مباني الأمم المتحدة.

٥٩ - وتدلل أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا في عين الحلوة وما خلفته من ضحايا على المخاطر التي تحدد باستمرار باستمرار باستقرار لبنان نتيجة حيازة الأسلحة من قبل جهات لا تخضع لسلطة الدولة. وأدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ القرارات المتخذة في الحوار الوطني عام ٢٠٠٦، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية.

٦٠ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم في ترسيم الحدود وتعليمها مع الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على مراقبة الحدود، ولا زلت أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى إحراز التقدم في ترسيم حدودهما المشتركة بشكل كامل. وإني أرى ما يشجعي في الأثر الإيجابي للجهود التي تبذلها الجهات المانحة الدولية، بما فيها المملكة المتحدة، من أجل خفض التهريب وتحسين الضوابط الحدودية. وأكرر تأكيد رأيي بأن الإدارة المتكاملة للحدود ستشكل على المدى البعيد إسهاما كبيرا في تحسين مراقبة الحدود اللبنانية وعاملا مساعدا في منع النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين في كلا الاتجاهين، وهو أمر بات أشد إلحاحا من أي وقت مضى في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

٦١ - وأدين جميع انتهاكات سيادة لبنان. وما زلت أدعو جميع الأطراف، بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، ومنع الانتهاكات عبر الحدود، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأكرر أيضا دعوتي لإسرائيل للتقيد بالتزامات التي تقع عليها بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، ووقف تحليق طائراتها في المجال الجوي اللبناني على الفور، لما ينجم عن ذلك من تقويض لمصادقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، وإشاعة للقلق في صفوف السكان المدنيين.

٦٢ - وبعد مرور أكثر من ست سنوات على بدء النزاع في الجمهورية العربية السورية، لا يزال لبنان يواجه داخل أراضيه الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية والاجتماعية الناجمة عن تلك الأزمة، مع ما يمثل ذلك من مخاطر مستمرة على استقراره. وأرحب باستمرار لبنان في إبداء السخاء في مواجهة الأزمة. وكما أكد لبنان في مؤتمر

بروكسل، يقتضي وجود اللاحقين المستمر والدائم دعما فوريا وهاما يتجاوز مستويات الدعم المقدم حاليا. وأحث الجهات المانحة على أن تغتنم الزخم الناجم عن مؤتمر بروكسل وتقدم تعهدات ملموسة في إطار برنامج الاستثمار اللبناني بوصفه الإطار الذي يركز عليه البلد في تحقيق الاستقرار والتنمية.

٦٣ - وأمام لبنان الآن فرصة سانحة نتيجة لاستئناف عمل معظم مؤسساته تدريجيا. ومن المهم اغتنام هذه الفرصة للمضي قدما في تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولذلك، فإنني أعول على استمرار تقييد الحكومة بالتزاماتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقييد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستواصل الأمم المتحدة بذل الجهود من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان تنفيذا كاملا.